

جدلية "القياس" و"السمع" ومدى ملائمة القواعد النحوية لغة المعاصرة

هدى عامر المبروك أبوغديرى

قسم اللغة العربية / كلية التربية الزهراء / جامعة الجفارة - ليبيا
moaamer1982@gmail.com

مستخلص البحث:

يتناول هذا البحث قضية من أهم قضايا الفكر النحوي العربي، وهي جدلية "القياس" و"السمع"، بوصفهما الركيزتين الأساسيةتين اللتين استندت إليهما صناعة القاعدة النحوية، وتهدف الدراسة إلى استقراء العلاقة التفاعلية بين النقل (السمع) والعقل (القياس) في التراث النحوي، وكيفية صياغة المعايير التي حكمت اللغة لقرون طويلة. وينطلق البحث من تتبع الجذور التاريخية لقياس وسماع عند النحاة الأوائل، مبرراً اختلاف مناهج المدارس النحوية في تقديم أحدهما على الآخر، حيث اعتمد بعضهم على السمع بوصفه الأصل الذي لا يعارض، بينما توسيع آخرون في القياس طلباً للاطراد والانسجام المنهجي، كما يناقش البحث أثر هذا التوتر المنهجي في تشكيل القواعد النحوية، وما نتج عنه من صرامة في بعض الأحكام أو استثناءات كثيرة في أحكام أخرى. ويختص البحث محوراً لتحليل مدى ملائمة القواعد النحوية التقليدية لغة المعاصرة، في ضوء التحولات التي طرأت على أنماط الاستعمال اللغوي في الإعلام والتعليم والكتابة الحديثة، مبيناً أن الجمود على بعض القواعد المقيدة أو المسموعة قد يخلق فجوةً بين النحو المعياري واللغة المستعملة فعلياً، كما يناقش آراء المحدثين الداعين إلى إعادة قراءة التراث النحوي قراءة وظيفية، توازن بين احترام السمع الموثوق والافتتاح على القياس المنضبط الذي يستجيب لاحتياجات العصر. ويخلص البحث إلى تقديم رؤية مقتضية تدعى إلى "تطوير القاعدة لا هدمها"، من خلال المزاوجة بين أصالة الأصول النحوية ومعاصرة اللسانيات الحديثة، لضمان بقاء اللغة العربية لغة حية قادرة على الوفاء باحتياجات التواصل المعرفي والحضاري.

الكلمات المفتاحية: النحو العربي - اللغة الحديثة - القياس - السمع.

The Dilemma of "Analogy" and "According to Usage" and the Suitability of Grammatical Rules to Contemporary Language

Huda Amer Al-Mabrouk Abu-Ghadiri

Department of Arabic Language / Faculty of Education, Al-Zahraa
Al-Jafara University - Libya
moaamer1982@gmail.com

Abstract:

This research addresses one of the most important issues in Arabic grammatical thought: the debate between "analogy" and "hearing" (or "sound"), as the two fundamental pillars upon which the formulation of grammatical rules rested. The study aims to explore the interactive relationship between transmission (hearing) and reason (analogy) in the grammatical tradition, and how the standards that governed the language for centuries were formulated. The research begins by tracing the historical roots of analogy and hearing among early grammarians, highlighting the differing approaches of grammatical schools in prioritizing one over the other. Some relied on hearing as the unchallenged foundation, while others expanded upon analogy in pursuit of consistency and methodological coherence. The research also discusses the impact of this methodological tension on the formation of grammatical rules, resulting in rigidity in some rulings and numerous exceptions in others. This research dedicates a section to analyzing the suitability of traditional grammatical rules for contemporary language, in light of the transformations in language usage patterns in media, education, and modern writing. It demonstrates that rigid adherence to certain established or aural rules can create a gap between standard grammar and the language actually used. The research also discusses the views of modern scholars who advocate a functional re-reading of the grammatical heritage, one that balances respect for reliable oral tradition with openness to disciplined analogy that responds to the needs of the times. The research concludes by proposing a vision that calls for "developing the rules,

not destroying them," by combining the authenticity of grammatical principles with the modernity of contemporary linguistics. This aims to ensure that Arabic remains a vibrant language capable of fulfilling the needs of intellectual and cultural communication.

Keywords: Arabic Grammar - Modern Language - Analogy - Oral Tradition

المقدمة:

الحمد لله الذي جعل العربية لساناً مُبيناً، والصلةُ والسلامُ على من أُوتى جوامع الكلم، وعلى آله وصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.. أما بعد:

تعدُّ اللغةُ كائناً حيّاً يتتطور بتطور أصحابه، وينمو بنمو حضارتهم، غير أن هذا النمو في اللغة العربية ظل ممحوباً لقرون طويلة بضوابط ومنطلقات تعقیدية أصولية، تبلورت في أوج الازدهار العلمي للحضارة الإسلامية، ومن بين هذه المنطلقات، تبرز جدلية "القياس" و"السماع" كأهم المحاور التي دارت حولها رحى الفكر النحوي؛ فبينهما تشکلت القواعد، ورسمت حدود الصواب والخطأ، وحددت عصور الاحتجاج التي يُعتدُّ بلسانها.

بيد أن المتأمل في واقعنا المعاصر يجد بوناً شاسعاً وفجوةً آخذاً في الاتساع بين "النحو المعياري" الذي استقر في الكتب والمتنون، وبين "اللغة المستعملة" في ميادين الأدب والصحافة والعلوم الحديثة؛ ومن هنا نبعت إشكالية هذا البحث؛ فهل لا تزال تلك القواعد التي بُنيت على سماعٍ توقف عند حدود القرن الرابع الهجري قادرة على استيعاب تدفقات العصر؟ وهل ضيقُ القاعدة النحوية هو الذي دفع باللغة المعاصرة نحو ما يوصف بـ"اللحن"، أم أن المشكلة تكمن في جمود المنهج النحوي وعجزه عن ملاحة الصيرورة اللغوية؟ إن الهدف من هذا البحث ليس المساس بثوابت اللغة، بل محاولة إحياء الروح المرنة في النحو العربي، والبحث عن صيغة توفيقية تجعل من القاعدة النحوية أداةً للتمكين اللغوي، لا قيداً يكبل الإبداع والتواصل المعرفي في القرن الحادي والعشرين.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة هذا البحث في وجود فجوة واضحة بين النحو العربي المعياري الذي تأسس تاريخياً على جدلية القياس والسماع، وبين الاستعمال اللغوي العربي المعاصر في مجالات الإعلام والتعليم والكتابة الحديثة، حيث أدى اختلاف النحاة في تقديم القياس أو السماع، والتلوّع في أحدهما على حساب الآخر، إلى بناء منظومة نحوية تتسم أحياناً بالصرامة وكثرة الاستثناءات، ما يجعل بعض قواعدها بعيدة عن واقع اللغة المتدالوة اليوم. وتنتجي الإشكالية في التساؤل عن مدى استمرار صلاحية القواعد نحوية التي وُضعت في سياق لغوي وثقافي مختلف، وقدرتها على استيعاب التحولات التي طرأت على العربية المعاصرة، دون الإخلال بأصولها أو المساس بسلامتها.

وعليه، يسعى البحث إلى معالجة هذه الإشكالية من خلال تحليل جذور الجدل بين القياس والسماع، وبيان أثره في تشكيل القاعدة نحوية، وتقييم مدى ملاءمتها للغة المعاصرة، وصولاً إلى تصور علمي متوازن يوّفق بين المحافظة على التراث النحوي وتتجديده بما يحقق الوظيفة التواصلية للغة في العصر الحديث.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والمنهجية، أبرزها:

1. **تأصيل المفاهيم نحوية:** استجلاء جذور جدلية "السماع" و"القياس" في الفكر النحوي القديم، وتوضيح كيف ساهمت هذه الثنائية في تشكيل الهيكل البنيوي لقاعدة العربية.
2. **تحليل الواقع اللغوي المعاصر:** رصد أبرز التراكيب والأساليب نحوية الشائعة في اللغة المعاصرة (الإعلامية والأدبية) التي لا تجد لها تفسيراً وافياً في القواعد التقليدية الصارمة.
3. **تقييم الملاءمة الوظيفية:** قياس مدى قدرة القواعد نحوية الموروثة على استيعاب المستجدات اللغوية، وتحديد مواطن الجمود التي تحتاج إلى إعادة نظر أو توسيع في القياس.

تم النشر في: 2026/01/25 تم القبول في: 2026/01/24 تم الاستلام في: 2026/01/15

www.doi.org/10.62341/HCSJ

تم الاستلام في : 15/01/2026

٤. تيسير التناول النحوي: المساهمة في وضع لبنات لنحوٍ وظيفي يركز على الاستعمال الصحيح والمعاصر، ويقلل من الفجوة بين لغة التقييد ولغة التواصل اليومي.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج التكاملى، وذلك من خلال توظيف المناهج التالية:

المنهج الوصفي التحليلي: وهو المنهج الأساسي في التعامل مع الجانب التراثي للبحث؛ حيث يتم من خلاله رصد وتوصف آراء النحاة الأوائل في قضيتي "السماع" و"القياس"، وتحليل المادة العلمية الواردة في أمهات الكتب النحوية لفهم كيفية بناء القاعدة وتحديد عصور الاحتجاج.

المنهج التاريخي: يستخدم لتبني نشأة هذه الجدلية وتطورها عبر العصور، وكيفية تحول بعض المفاهيم من "المرونة" في عصر الاحتجاج إلى "الجمود" في العصور المتأخرة، مما يساعد في فهم السياق الذي أدى إلى انفصال الفاقع عن الواقع اللغوي المتطور.

المنهج النقي المقارن: يُعد هذا المنهج الركيزة الأساسية للبحث عند معالجة "اللغة المعاصرة"؛ حيث يتم من خلاله مقارنة النماذج التركيبية المستعملة حديثاً بالقواعد النحوية المستقرة، ونقد مدى كفاية هذه القواعد في استيعاب التغيرات اللغوية، وتقديم رؤية تقويمية تهدف إلى ردم الهوة بين لغة التعقيد ولغة الاستعمال.

تساؤلات البحث :

يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

إلى أي مدى استطاعت القواعد النحوية القائمة على السمع والقياس مواكبة التطورات الترکيبية والأسلوبية في اللغة العربية المعاصرة؟
وبنقرع من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

- ما الضوابط المنهجية التي حكمت ثنائية "السماع والقياس" عند النهاة الأولى، وكيف تشكلت من خلالها سلطة القاعدة النحوية؟
- ما أبرز المظاهر التركيبية والأساليب النحوية في اللغة المعاصرة التي تجد حرجاً في الامتثال لقواعد الكلاسيكية؟
- كيف يمكن إعادة تفعيل "القياس" كأداة مرنة لاستيعاب التراكيب الحديثة دون الإخلال بضوابط الفصحى وهويتها؟

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في عدة جوانب، أبرزها:

1. **الأهمية العلمية والمعرفية:** يسهم البحث في تعميق الفهم النظري لأصول التقييد النحوي، من خلال إعادة قراءة العلاقة بين القياس والسماع في التراث اللغوي، والكشف عن أسباب الاختلاف بين النهاة وأثره في بنية القاعدة النحوية.
2. **الأهمية المنهجية:** يقدم البحث إطاراً نقائياً يساعد على ضبط العلاقة بين القياس والسماع، بما يحدّ من التعارض بينهما، ويعزز التكامل المنهجي في بناء القواعد، بدل الاقتصار على أحدهما أو تغليب أحدهما تغليباً غير منضبط.
3. **الأهمية التطبيقية:** ييرز البحث مدى ملاءمة القواعد النحوية الموروثة للاستعمال اللغوي المعاصر، ويسهم في تقرير النحو من واقع اللغة المستخدمة في الإعلام والتعليم والكتابة الحديثة، بما يسهل تعلم العربية وتعليمها.

متغيرات البحث:

يمكن تحديد متغيرات هذا البحث في إطار نظري تحليلي، على النحو الآتي:

- مفهوم القياس وأسس اعتماده عند النهاة.
- مفهوم السمع ومصادره وحدوده.

تم الاستلام في : 2026/01/15 تم النشر في : 2026/01/24 2026/01/25

www.doi.org/10.62341/HCSJ

- درجة تغلب أحدهما على الآخر في بناء القواعد النحوية.
- قدرة القواعد النحوية على تقسيم الاستعمال اللغوي المعاصر.
- درجة التوافق أو التباعد بين النحو المعياري والاستعمال الفعلي.
- سهولة تطبيق القواعد في مجالات الإعلام والتعليم والكتابة الحديثة.

حدود البحث :

- رصد العلاقة الجدلية بين "السماع" بوصفه أصلًا نقلياً، و"القياس" بوصفه أصلًا عقليًا في النحو العربي.
- البحث في "الملاعمة"؛ أي مدى استيعاب النحو الموروث للغة الكتابة المعاصرة (لغة المثقفين والأدباء والإعلام المنضبط)، وليس "العاميات" أو اللغات المهيمنة.
- التركيز على واقع اللغة العربية في القرن الحادي والعشرين، وما طرأ عليها من تحولات أسلوبية وتركيبية نتيجة التطور الحضاري والتقني.
- الحدود المكانية في المادة اللغوية المسموعة تتمثل في الجزيرة العربية وحواضرها التي اعتمدها النحاة قديمًا كبيئة للاحتجاج.
- وفي الشق المعاصر، تشمل حدود البحث النتاج اللغوي العربي المشترك (اللغة العربية الفصحي المعاصرة المتداولة في المجامع اللغوية والمؤسسات الثقافية الكبرى في الوطن العربي).

أسباب اختيار الموضوع:

- الأهمية العلمية لثنائية القياس والسماع: تعد هذه الثنائية هي "العمود الفقري" للنحو العربي، والرغبة في فهم كيف تشكلت العقلية النحوية الأولى في الموازنة بين النص المسموع (النقل) والقاعدة المستتبطة (العقل).

▪ **رصد الفجوة بين "النحو المعياري" و"الاستعمال المعاصر":** ملاحظة الانساع المستمر في الشقة بين ما يُدرّس في المتنون النحوية القديمة وبين ما يكتبه ويقرؤه المتثقف العربي اليوم، مما ولد حاجة ملحة لدراسة أسباب هذا الانفصال ومحاولة ردمه.

▪ **الرغبة في تحرير "القياس" من الجمود:** الإيمان بأن "القياس" هو الأداة التي تمنح اللغة العربية قدرتها على الخلود والتتجدد، والرغبة في البحث عن آليات تفعيله ليكون قادراً على فهم التراكيب المعاصرة المنضبطة بدلًا من وصمها باللحن والخطأ.

الصعوبات التي واجهت البحث:

1. اتساع وتشعب المادة التراثية: تمثلت الصعوبة في ضخامة التراث النحوى المتعلق بمسئولي "السماع والقياس"، وتعدد آراء المدارس النحوية (البصريين، الكوفيين)، مما استلزم جهداً مضاعفاً في جرد هذه الآراء و اختيار ما يخدم جوهر الجدلية دون الاستغرار في تفصيلات هامشية.

2. ندرة الدراسات التي تربط "الأصول" بـ "المعاصرة": واجه البحث تحدياً في قلة الدراسات التي تقيم جسراً مباشراً بين أصول التعريب القديمة (كالسماع) وبين لغة الصحافة والأدب الحديث؛ فمعظم الدراسات إما غارقة في التاريخ أو وصفية للواقع المعاصر، وكان التحدي في خلق الربط النقدي بينهما.

3. إشكالية تحديد "اللغة المعاصرة": كان من الصعب وضع معيار دقيق لما يسمى "اللغة المعاصرة"؛ نظراً للتفاوت الكبير في مستويات الكتابة والخطاب، مما دفع الباحث إلى بذل جهد في اختيار عينات لغوية تمثل "الفصحي المعاصرة" المعتمدة لدى الكتاب والمجامع اللغوية، بعيداً عن العاميات واللغات المهيمنة.

مفاهيم ومصطلحات البحث:

▪ **القياس:** هو استبطاط حكم جديد في اللغة اعتماداً على حكم معلوم في قاعدة مماثلة، (ابن مالك، 1985: ص. 112) أما القياس النحوى فهو "استعمال ما ثبت في باب على ما شابه منه". (العواضي، عبد الله، 2002: ص. 45).

تم النشر في: 2026/01/25 تم القبول في: 2026/01/24 تم الاستلام في: 2026/01/15

www.doi.org/10.62341/HCSJ

تم الاستلام في : 15/01/2026

- السماع: هو الاعتماد على ما ورد عن العرب في زمن النبي ﷺ وبعده، أي المواعد المستمدة من النصوص الأصلية. وقيل إن السماع هو "ما سمع من العرب فاعتمد". (سيبوه، 1967: ص 34).
 - النحو التقليدي: هو منظومة القواعد التي تعتمد على القياس والسماع لضبط الكلام العربي وفق أصول محددة (ابن جني، 1982: ص 19).
 - اللغة المعاصرة: وتعني "الاستخدامات الحديثة للغة بما فيها تأثير التواصل الرقمي ووسائل الإعلام والتغير الاجتماعي" (Crystal, D., 2003: p 102).
 - المبحث الأول: الأصول المعرفية لجدلية السماع والقياس في النحو العربي:
أولاً: السماع كمصدر وحيد وأول للتقعيد النحوي:

يقوم الدرس النحو العربي في أصوله الأولى على مبدأ النقل عن العرب **الخلص**، ويقصد به تلقي اللغة مشافهةً من أهل الفصاحة الذين سلمت ألسنتهم من اللحن والاختلاط، واعتماد كلّا ملهم مصدرًا يُحتجّ به في تقعيد القواعد النحوية. وقد ارتبط هذا المفهوم ارتباطاً وثيقاً بـ"السماع"، إذ عُدَّ الأساس الأول الذي تُسْتَمدَّ منه القواعد قبل إخضاعها للقياس العقلي. (سيبوبي، ج 1، ص 7).

وقد حرص النحاة على ضبط المتنقول لغةً وزماناً ومكاناً، فقيدوا الاحتجاج بقبائل بعينها عرفت بنقاء سليقتها، مثل قريش وتميم وهذيل وأسد، واستبعدوا القبائل التي خالطت الأعاجم أو استوطنت الحواضر مبكراً، لما طرأ على ألسنتها من تغير؛ (ابن فارس، ص ص 25-27). ومن ثم لم يكن النقل عملية جمعٍ غفوية، بل ممارسة نقدية تقوم على التمييز بين الفصيح وغيره.

كما حدد العلماء عصور الاحتجاج اللغوي في الزمن الذي سبق فساد الألسنة، وهو ما يشمل العصر الجاهلي وصدر الإسلام ومعظم العصر الأموي، بينما ضعف الاحتجاج بما ورد بعد ذلك، خاصة في العصر العباسي، إلا على سبيل الاستئناس لا التعميد (السيوطى، ص 210) وقد اقترن هذا التحديد الزمانى بتحديد مكاني، تمثل فى الاقتصار على الأخذ من

البيئات البدوية البعيدة عن مظاهر الاختلاط اللغوي، وهو ما يفسّر رحلات اللغويين إلى البوادي لجمع اللغة وضبطها. (ضيف، ص 34-36)

وينعد السماع المادة الخام التي شُكّل منها النحو العربي، إذ انطلق النحاة من استقراء النصوص المسموعة، وفي مقدّمتها القرآن الكريم، ثم الشعر الجاهلي والإسلامي، وكلام العرب نثراً، فجاءت القاعدة النحوية وصفاً لهذا الاستعمال لا سابقة عليه: (ابن جني، ص 45) ولهذا قدم النحاة السماع على القياس، وعدها مخالفة القياس للسماع موجباً لطرح القياس أو تأويله، تأكيداً لأصلية المنقول في بناء النظرية النحوية: (ابن جني ، ص 152).

ثانياً: فلسفة القياس وتطور الفكر المنطقي عند النحاة:

كما أوضحنا، نشأ النحو العربي في بداياته معتمداً على المسموع من كلام العرب، بوصفه المادة الأولى التي شكلت أساس التعقّيد، غير أن هذا الاعتماد لم يليث أن تتطور إلى مرحلة أعمق تمثّلت في الانتقال من تسجيل الظواهر اللغوية الجزئية إلى تعقّلها وصياغتها في صورة قواعد كثيرة تضبط الاستعمال وتقتصر انتظامه. (ضيف، ص ص 19-21) وقد مثلّ هذا الانتقال نقطة تحول منهجية في تاريخ النحو، حيث أصبح علمًا يقوم على الاستقراء والتعليل، لا على الرواية وحدها.

وقد اعتمد النحاة في بناء القاعدة الكلية على الاستقراء، أي تتبع الجزئيات المسموعة المتشابهة في البنية أو الوظيفة، ثم استخراج الحكم العام الذي ينتمي لها، فالقواعد النحوية لم تُنشأ ابتداءً، وإنما صيغت بعد ملاحظة تكرار الظاهرة في النصوص الموثوقة، وهو ما جعل القاعدة نتائجًّا للمسموع لا سابقةً عليه. (سيبوبيه، ص 8) ويلاحظ أن هذا الاستقراء لم يكن استيعابياً كاملاً، بل كان كافياً في نظرهم لتحقيق غلبة الظن، وهو ما عبر عنه الأصوليون بـ"الاستقراء الناقص". (الغزالى، ص 292).

ومع اتساع المادة اللغوية، بُرز القياس كأداة عقلية مكملة للسماع، تُنقل بها أحكام المسموع إلى غير المسموع، وفق علة جامعة بين الأصل والفرع، ولم يكن القياس في نظرهم انفصالاً عن السماع، بل امتداداً له، إذ لا يصح القياس إلا على أصل مسموع ثابت.

وقد أدى القياس دوراً حاسماً في استيعاب المستجدات التعبيرية، لا سيما مع تغير البيئات وتتنوع الحاجات، فمكّن النحو من تجاوز حدود النصوص المسموعة المحدودة إلى فضاء أوسع دون الإخلال بأصول العربية. ومع ذلك، وضع النحو ضوابط صارمة للقياس، فامتنعوا عن القياس على الشاذ أو النادر، وقيدوه بما كثر في الاستعمال أو اطّرد في كلام العرب. (السيوطني، ص 67-69).

ويُظهرُ أثرُ هذا المنهج بوضوح في الخلاف بين المدرستين البصرية والковفية؛ إذ مال البصريون إلى التصييق في القياس التزاماً بغلبة السمع، في حين توسع الكوفيون في القياس، محتاجين بوجوه أوسع من المسموع. (تمام حسان، ص 103-105).

ثالثاً: الصراع المنهجي بين مدرستي البصرة والковفة:

شكّل الخلاف بين البصريين والkovفيين أحد أبرز مظاهر التنوّع المنهجي في الدرس النحوي، وتمحور هذا الخلاف حول مدى الاعتماد على السمع وحدوده، مقابل إعمال القياس والتلوّس في الاحتجاج بالشاذ، وانعكس هذا التباين مباشراً على طبيعة القاعدة النحوية، من حيث الصرامة أو المرونة. (ضيف، ص 55-57).

فقد اتّسم منهج البصريين بالتشدّد في قبول المسموع، إذ قصرّوا الاحتجاج على ما كثر واستقام في كلام العرب، ورفضوا القياس على الشاذ أو النادر، وعذّوا خروجه عن القياس دليلاً على ضعفه لا على صلحيته للتفعيد. وانطلاقاً من ذلك، قدموا السمع المتواتر على كل اجتهد عقلي، فجاءت قواعدهم أكثر انصباطاً وأقل قابلية للتلوّس. (سيوط، ص 10-12) في المقابل، اتّجه الكوفيون إلى قدر أكبر من التوسيع، فاحتّجوا بوجوه لغوية لم يرض بها البصريون، وقايسوا على الشاذ إذا وجدوا له نظيراً أو سندًا من الاستعمال، معتبرين أن اللغة أوسع من أن تُحصر في الأكثر شيوعاً فقط. وقد أتاح لهم هذا المنهج بناء قواعد أكثر مرونة، تستوعب تنوّع الأساليب العربية واختلاف اللهجات. (ابن الأثّاري، ص 45-47).

وقد ترتب على هذا الاختلاف المنهجي أثر واضح في مرونة القاعدة النحوية؛ إذ أسهم تشدد البصريين في تحقيق الاتساق والصرامة، لكنه أدى أحياناً إلى تضييق دائرة المقبول لغويّاً، في حين أفضى توسيع الكوفيين إلى قواعد أقل صرامة، لكنها أكثر قدرة على استيعاب الظواهر الاستعمالية المتنوعة. (حسان، ص ص 108-110) من هنا يمكن القول إن الجدل بين المدرستين لم يكن تعارضاً بقدر ما كان تكاماً منهجياً بين حفظ الأصل وضمان الامتداد، وخلاصة ذلك أن جدلية السماع والقياس بين البصريين والكوفيين أسهمت في تشكيل توازن دقيق في النحو العربي، جمع بين صرامة التقييد ومرنة الاستعمال، وهو ما منح القاعدة النحوية قدرتها على البقاء والاستمرار عبر العصور.

المبحث الثاني: إشكالية "الجمود النحوي" أمام تدفق اللغة المعاصرة:

أولاً: الفجوة بين لغة التقييد ولغة الاستعمال الحديث:

تقوم القاعدة النحوية العربية في صورتها التراثية على معيارية صارمة، صيغت في سياق تاريخي خاص هدفه حفظ اللسان العربي وصونه من اللحن، فارتبطت بالسماع عن العرب والقياس المنضبط على ما كثر في استعمالهم، غير أن هذا الإطار المعياري يصطدم اليوم باستعمال لغوي معاصر يتجلّى في كتابات المعاصرين، حيث تظهر أنماط تعبيرية لا تتسم دائماً مع القواعد القديمة في صيغتها الصارمة. (ضيف، ص ص 15-17).

وتتجلى هذه المفارقة في عدد من الظواهر، من أبرزها التوسيع في التراكيب الخبرية، وتخفيض القيود الإعرابية، والعدول عن بعض الأساليب التي عدّها النحاة شادة أو قليلة الاستعمال، لكنها أصبحت شائعة في الخطاب الإعلامي والأدبي. ويلاحظ أن هذا الاستعمال لا يصدر عن جهل بالقواعد بقدر ما يعكس تحولاً في الوظيفة التواصيلية للغة، حيث تُقْمَ السهولة والوضوح على الالتزام الحرفي بالمعايير النحوي التراثي. (أنيس، ص ص 88-90).

وقد تتبّه بعض الدارسين المحدثين إلى أن القاعدة القديمة تمثل في جوهرها وصفاً لاستعمال تاريخي أكثر من كونها قانوناً أبدياً ملزماً، وأن إخضاع الاستعمال المعاصر لها إخضاعاً كاملاً قد يؤدي إلى فجوة بين اللغة المكتوبة واللغة الحية؛ ومن هنا برزت دعوات

إلى إعادة قراءة القاعدة النحوية في ضوء الاستعمال الحديث، دون التفريط في أصول العربية أو هويتها. (حسان، ص ص 221-223).

ويكشف هذا التوتر بين المعياري والاستعمالي عن إشكالية أعمق تتصل بوظيفة النحو ذاته: أهو علم لضبط اللغة وحراستها، أم أداة لفهم تطورها واستيعاب تحولاتها؟ ويدو أن المخرج المنهجي يكمن في تحقيق توازن بين المعيارية التي تحفظ النسق، والمرونة التي تتيح للغة أن تظل صالحة للتعبير عن واقعها المعاصر في كل زمان ومكان. (عمر، ص 34-36).

ثانياً: القواعد النحوية بين "التيسيير" و"التعقيد":

ارتبط النحو العربي منذ مراحله المتأخرة بنزعة تعليلية واضحة، تجاوزت وصف الظاهرة اللغوية إلى البحث عن أساليب عقلية ومنطقية تتسرب انتظام التراكيب، وهو ما أدى إلى نشوء منظومة من العلل النحوية والافتراضات الذهنية التي أسهمت في إضفاء طابع تجريدي معقد على النحو. (عمر، ص ص 34-36)، وقد كان الدافع الأصلي لهذا التوجه هو إحكام القاعدة وضمان اتساقها، غير أن الإفراط في التعليل أفضى أحياناً إلى إتقال النحو بتفسيرات بعيدة عن الاستعمال اللغوي الفعلي. وقد تتبّه بعض علماء التراث أنفسهم إلى إشكالية هذا المسلك، ففرقوا بين علل تعليمية يقصد بها تقريب القاعدة إلى المتعلم، وullan جدلية عقلية لا يترتب عليها أثر في الاستعمال، بل تزيد من تعقيد الفهم دون أن تضيّف تفسيراً حقيقياً للظاهرة. (ابن جني، ص ص 51-53). وقد عبر ابن مضاء القرطبي عن هذا النقد بوضوح حين دعا إلى إسقاط العلل الثانوية والافتراضات الذهنية التي لا يقوم عليها سماع ولا يثبت بها قياس (القرطبي، ص ص 77-80). وفي السياق المعاصر، يتضح عجز كثير من هذه التعليلات التقليدية عن تفسير التراكيب اللغوية الجديدة التي أفرزها تطور الخطاب العربي الحديث، سواء في الصحافة أو الأدب أو اللغة الوظيفية. فافتراضات مثل التقدير والحدف الوجوبي والعامل المتنوّع قد تتجه في تأويل نصوص قديمة، لكنها تقف عاجزة أمام أنماط تعبيرية حديثة لا تنسجم مع هذه القوالب الذهنية الجاهزة. وقد دعا عدّ من اللغويين المحدثين إلى إعادة توجيه الدرس النحوي نحو الوصف الوظيفي، والحدّ من التعليل الذهني

غير المرتبط بالاستعمال، معتبرين أن النحو ينبغي أن يفسّر ما يُستعمل بالفعل لا ما يفترض ذهنياً، ولا يعني ذلك إلغاء العلل مطلقاً، بل الاقتصار على ما كان ذا قيمة تقسّيرية أو تعليمية حقيقة. (القرطبي، ص ص 77-80).

ثالثاً: أثر الانغلاق على "عصور الاحتجاج" في تقييد اللغة:

كما بيننا سابقاً، يُعدّ السماع أحد الأركان المؤسسة للنحو العربي، إذ مثل في نشأته الأولى المصدر الأساس الذي استمدّت منه القواعد، واقتصر الاحتجاج به على كلام العرب الخالص في عصور محدّدة سبقت اختلاط الألسنة. وقد استقرّ الرأي عند جمهور النحاة على أن السماع الموثوق قد توقف بانتهاء عصور الاحتجاج، والتي حدّدها كثيراً منهم بالقرن الرابع الهجري أو قريباً منه (السيوطي، ص ص 213-215)، ومنذ ذلك الحين تحول السماع من مصدر متجدد إلى مرجعية تاريخية مغلقة.

وقد أدى هذا التصور إلى إشكالية في التعامل مع العربية المعاصرة، إذ ظلت القاعدة النحوية تُقاس على نصوص قديمة، في حين تطور الاستعمال اللغوي وتتوّعّد وظائفه وسياقاته. ويطرح هذا الواقع سؤالاً جوهرياً: هل ستظل لغة القرن الحادي والعشرين محكمة بسماع انقطع قبل أكثر من ألف عام؟ أم أن السماع كان في جوهره آلية لضبط اللغة في زمن معين، لا مبدأً جاماً يتجاوز التاريخ؟ (ضيف، ص ص 29-31).

وقد تتبّعه بعض الدارسين إلى أن القول بتوقف السماع لا يعني توقف اللغة ذاتها، بل يعكس خوف النحاة الأوائل من فساد اللسان بعد شيوخ اللحن، بيد أن هذا التخوف، وإن كان مبرراً في سياقه التاريخي، لا يصلح وحده أساساً لإقصاء الاستعمال اللغوي المعاصر عن دائرة الدرس النحوي (ابن فارس، ص ص 31-33) فحصر السماع في الماضي أسلوب في اتساع الفجوة بين القاعدة المعيارية واللغة الحية.

وفي هذا السياق، دعا عدّ من اللغويين المحدثين إلى إعادة النظر في مفهوم السماع، من خلال توسيعه ليشمل الاستعمال العربي الفصيح المعاصر، لا سيما في الكتابة الرصينة والإنتاج الأدبي والإعلامي المنضبط، على أن يخضع ذلك لضوابط علمية دقيقة تميّز بين التطور المشروع والانحراف اللغوي. (حسان، ص ص 240-242).

المبحث الثالث: آفاق التوفيق ومقترنات الملاءمة (نحوٌ نحوٌ عصريٌّ) أولاً: القياس على "المولد" والمستعمل المعاصر:

أدى حصر السماع في عصور الاحتجاج القديمة إلى جمودٍ نسبيٍّ في القاعدة النحوية، أسهם في اتساع الفجوة بين النحو المعياري والاستعمال اللغوي المعاصر. وفي مقابل هذا التصور، بُرِزَ اتجاه حديث يدعو إلى الاعتداد بلغة العصر بوصفها امتداداً طبيعياً للسمع، لا قطعية معه، على أن يُفهم السماع الحديث باعتباره رصداً منهجياً للاستعمال العربي الفصيح في سياقاته الراهنة. (ضيف، ص ص 41-43).

ولا يعني الاعتداد بالسمع الحديث التسوية بين الفصيح والمنحرف، بل يفترض وضع ضوابط دقيقة لاختيار المادة اللغوية، من قبيل شيوخ الاستعمال في النصوص الرصينة، واستقامتها الدلالية والتركيبية، وقدرتها على أداء وظائف تواصلية جديدة فرضها تطور الحياة المعاصرة، وبهذا المعنى يصبح السماع الحديث أداة وصفية تُعيد وصل النحو باللغة الحية، بدل حصره في نماذج تاريخية مغلقة. (عمر، ص ص 52-54).

وفي هذا الإطار، يكتسب القياس وظيفة متجددة، إذ يُنقل الحكم من التراكيب المسموعة حديثاً إلى غيرها، وفق علل وظيفية أو تداولية، لا وفق افتراضات ذهنية مجردة، ويسهم هذا القياس في توليد قواعد عامة تستوعب التراكيب المستحدثة، مثل الأساليب الإعلامية والإدارية والتقنية، دون الإخلال بالبنية الأساسية للغربية. (حسان، ص ص 246-248).

وقد ذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أن الجمع بين السماع الحديث والقياس المنضبط يمكن النحو من استعادة دوره الطبيعي بوصفه علمًا يصف الاستعمال ويقتنه، لا منظومةً معيارية منفصلة عن الواقع؛ فالقواعد التي تُولَّد من الاستعمال المعاصر تكون أقدر على خدمة المتعلم والكاتب معاً، وأقرب إلى حاجات العصر ومتطلباته. (المسيدي، ص ص 91-93).

ثانياً: توظيف الفكر اللساني الحديث في إعادة إنتاج القاعدة:

أفضى التطور الواسع في الدراسات اللسانية المعاصرة إلى إعادة النظر في طبيعة النحو ووظيفته، حيث تقوم اللسانيات التوليدية على البحث في الكفاية اللغوية والقواعد الكامنة التي

تمكن المتكلم من توليد عدد لا متناهٍ من الجمل انطلاقاً من بنى محدودة، ويمكن الإفاده من هذا التصور في النحو العربي عبر تقليل الاعتماد على الجزئيات المتفرقة، والانتقال إلى نماذج تفسيرية تبين العلاقات العميقة بين البنى التركيبية، بدل الاقتصار على الوصف السطحي للإعراب والعامل (تشومسكي، ص ص 35-32).

أما اللسانيات الوظيفية، فتركز على علاقة البنية اللغوية بوظيفتها التواصلية والسياق الذي يستعمل فيه، وهو ما ينسجم مع الدعوات الحديثة إلى ربط النحو بالاستعمال الفعلي. ويتتيح هذا المنظور إعادة قراءة كثير من الظواهر النحوية العربية في ضوء وظائفها الدلالية والتدوالية، بدل تعليها بعل ذهنية مجردة، الأمر الذي يعزز مرونة القاعدة وقدرتها على استيعاب التنوع الأسلوبي المعاصر. (حسان، ص ص 257-259).

وقد نبه عدد من الباحثين العرب إلى أن الإفاده من هذه النظريات لا تعني استنساخها أو إسقاطها آلياً على العربية، بل تقتضي توظيف مفاهيمها وأدواتها بما ينسجم مع خصائص اللغة العربية، وبما يخدم هدف تجديد النحو وتبسيطه دون تغريمه من هويته. (حسان، ص ص 259-257).

ثالثاً: نحو النص وتجاوز "الجملة الواحدة":

ارتکز النحو العربي التقليدي في جوهره على ضبط أواخر الكلمات وتحديد وظائفها الإعرابية داخل الجملة، وهو توجّه فرضته الحاجة التاريخية إلى صيانة النص القرائي وحفظ اللسان من اللحن. وقد أسمى هذا التركيز في بناء نسق نحوي دقيق، غير أنه أفضى في الوقت ذاته إلى تضييق مجال الدرس النحوي، بحصره في مستوى الجملة وإهماله العلاقات الأوسع التي تنتظم النص بأكمله. (ضيف، ص ص 63-65).

ومع تطور الدراسات اللسانية الحديثة، بُرز مفهوم (نحو النص) بوصفه انطلاقاً من تحليل الجملة المفردة إلى دراسة النص وحدة لغوية كبرى، تقوم على علاقات التماسك والانسجام والتداول. ويتتيح هذا المنظور تجاوز الاقتصار على الإعراب إلى تحليل الروابط النصية،

مثل الإحالة والاتساق الزمني والندرج الدلالي، وهي عناصر باتت مركزية في فهم الخطاب المعاصر، ولا سيما في الصحافة والأدب الحديث. (خطابي، ص ص 21-24).

ويكتفي هذا التحول أن كثيراً من التراكيب المعاصرة، التي تبدو خارجة عن القاعدة الإعرابية الصارمة، يمكن تقسيرها تقسيراً وظيفياً ونصياً، إذا نظر إليها في سياقها الكلي لا في حدود الجملة المعزولة. كما أن بلاغة العصر لم تعد تقوم على الزخرف اللغطي وحده، بل على بناء المعنى عبر النص، وتوظيف التكرار، والهدف، والانزياح الأسلوبية لخدمة المقاصد التواصلية. (فضل، ص ص 88-91).

وعليه، دعا عدد من الباحثين إلى إعادة صياغة النحو العربي بحيث يدمج بين نحو الجملة و نحو النص، فلا يلغى الإعراب بوصفه مكوناً بنوياً، بل يُعاد توظيفه ضمن رؤية أوسع تستوعب الاستعمال المعاصر وتتنوع أنماط الخطاب، ويُعدّ هذا التكامل مدخلاً مهماً لتحرير النحو من الجمود، وربطه بالبلاغة الجديدة التي أفرزها العصر الحديث. (حسان، ص 270-272).

الخلاصة:

خلص البحث إلى أن جدلية القياس والسماع تمثل محوراً أساسياً في بناء الدرس النحوي العربي، وأن هذا التفاعل المنهجي، رغم ما أفرزه من ثراء علمي، قد أسمم في ظهور قدر من الصرامة والتعقيد في بعض القواعد النحوية، نتيجة تغليب أحد الأصلين على الآخر في مراحل مختلفة من تاريخ النحو. وقد بين البحث أن السماع شكل الأساس الأول للتعقيد، في حين جاء القياس أداة لتنظيم المنقول وتوسيعه، غير أن الخلل نشا حين فصل بينهما أو أفرط في أحدهما دون ضابط.

كما أظهر البحث أن جانباً من القواعد النحوية الموروثة لم يعد ينسجم بالكامل مع الاستعمال اللغوي العربي المعاصر، خاصة في مجالات الإعلام والتعليم والكتابة الحديثة، حيث تبدو بعض الأحكام بعيدة عن الواقع التداولي للغة. ويرجع ذلك إلى تغير السياقات التواصلية، وتطور الأساليب، مع بقاء القاعدة النحوية في كثير من الأحيان أسيرة نماذج لغوية قديمة.

الخاتمة :

في ختام هذا البحث، يتبيّن أن جدلية القياس والسماع ليست مجرد خلافٍ منهجي في تاريخ النحو العربي، بل هي قضية مركبةٌ أُسهمت في تشكيل بنائه النظرية، وأثّرت بعمق في طبيعة القواعد النحوية وحدود فاعليتها، فقد كشف البحث أن السماع مثل الأساس الأصيل الذي استند إليه النحاة في تقييد اللغة، بينما جاء القياس بوصفه أداة عقلية لتنظيم هذا المنقول وتعديمه، غير أن اختلال التوازن بينهما في بعض مراحل الدرس النحوي أدى إلى جمودٍ في القاعدة أو كثرةٍ في الاستثناءات.

وكما أوضحنا، فإن السبيل الأمثل لتجاوز هذه الإشكالية يكمن في تحقيق تكامل منهجي بين القياس والسماع، يقوم على ضبط القياس بالسماع الموثوق، والافتتاح على الاستعمال اللغوي المعاصر في حدود العربية الفصحى، بما يسهم في تبسيط القواعد النحوية وتفعيل دورها الوظيفي. ومن شأن هذا التوجه أن يدعم جهود تجديد الدرس النحوي، ويعزز قدرة اللغة العربية على الجمع بين الأصالة والمعاصرة، و يجعل القاعدة النحوية أكثر قرباً من المتعلم وأكثر انسجاماً مع واقع الاستعمال اللغوي في العصر الحديث.

نتائج البحث :

خلص البحث إلى مجموعة من النتائج، أبرزها:

1. أن جدلية "القياس والسماع" في بداياتها كانت تتسم بمرونة عالية لدى النحاة الأوائل (كسيبيويه)، حيث كان القياس أداة عقلية تهدف إلى استيعاب اللغة وتفسيرها لا إلى تقييدها في قوالب جامدة.
2. تبيّن أن تمجيد "السماع" عند حدود القرن الرابع الهجري خلق حاجزاً زمنياً قطع الصلة بين القاعدة النحوية وبين التطور الطبيعي للغة، مما جعل النحو يبدو كعلم "تاريخي" في بعض جوانبه بدلاً من كونه علماً "وصفيّاً" ل الواقع.

3. كشف البحث أن العديد من التراكيب في اللغة المعاصرة (مثل بعض أساليب الإضافة الحديثة، أو تراكيب الأدوات المحدثة) تُعد "صحيحة وظيفيًّا" ومنطقية، لكنها تفتقر إلى الغطاء الشرعي في النحو القديم بسبب ضيق معايير القياس المتبعة.

4. توصل البحث إلى أن الحل معضلة "الملاعنة" لا يكمن في هدم القواعد، بل في توسيع دائرة القياس؛ بحيث يُعد بالأنماط اللغوية التي أجمع عليها أدباء وكتاب العصر الحديث كمادة صالحة لقياس النحو.

التوصيات :

بناءً على النتائج التي توصل إليها البحث، يقترح جملة من التوصيات والمقترنات الموجهة للمجامع اللغوية، والمؤسسات التعليمية، والباحثين أهمها:

1. التوصية بفتح باب "السماع الحديث" بضوابط علمية، من خلال الاعتداد بلغة كبار الأدباء والكتاب المعاصرين والمجامع اللغوية كمادة صالحة للتعقيد والاستشهاد، لردم الفجوة الزمانية في النحو العربي.

2. التوصية بإعادة صياغة المناهج التعليمية بحيث تركز على القواعد التي تمس الاستعمال اللغوي المعاصر، واستبعد الخلافات النحوية والعلل الفلسفية المعقّدة التي لم تعد تخدم المتعلم في العصر الحديث.

3. حث المجامع اللغوية على بناء قاعدة بيانات (مدونة) ترصد التراكيب النحوية الشائعة في الخطاب المعاصر، ودراستها وتصنيفها لمنح الشرعية لما وافق منها منطق العربية.

4. التوصية بزيادة الأبحاث التي تراوح بين أصول النحو العربي (التراث) وبين اللسانيات الحديثة (الوصفيّة والتوليدية)، للاستفادة من المناهج العالمية في تطوير القاعدة النحوية العربية.

5. العمل على إصدار معاجم نحوية حديثة لا تكتفي بذكر القاعدة، بل تورد نماذج من الاستعمالات المعاصرة الصحيحة المقيسة عليها، لتكون مرجعاً للإعلاميين والمبدعين.

6. ويؤكد البحث أن تجاوز هذه الإشكالية لا يكون بإلغاء التراث النحوي أو التفريط في السماع الموثوق، ولا بالانفصال عن القياس المنضبط، وإنما بتحقيق تكامل واعٍ بين القياس والسمع في ضوء منظور وظيفي يراعي حاجات الاستعمال المعاصر.

المراجع والمصادر:

- [1] ابن مالك، الشر الكبير على ألفية ابن مالك، دار المعرفة، 1985.
- [2] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنت العرب في كلامها، دار الكتب العلمية، بيروت.
- [3] ابن الأباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والковيين، دار الفكر، ج 1، بيروت، لبنان.
- [4] ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعرفة، القاهرة.
- [5] ابن جني، الخصائص، دار الهدى، ج 1، بيروت، لبنان.
- [6] العزالى، المستصفى من علم الأصول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .
- [7] العواضي، عبد الله، مقدمة في علم النحو العربي، بيروت، 2002.
- [8] السيوطي، المزهر في علوم اللغة، دار الفكر، بيروت، لبنان .
- [9] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .
- [10] إبراهيم أنيس، من أسرار العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- [11] أحمد مختار عمر، اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة.
- [12] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة.
- [13] سيبويه، الكتاب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1967.
- [14] سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ج 1.
- [15] شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعرفة، القاهرة.
- [16] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعرفة، القاهرة.
- [17] عبد السلام المسدي، العربية وتحديات العصر، دار سراس للنشر.

تم الاستلام في : 2026/01/15 تم النشر في : 2026/01/24 تم القبول في : 2026/01/25

www.doi.org/10.62341/HCSJ

- [18] محمد خطابي، *لسانیات النص*، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.
- [19] نعوم تشومسكي، *قضايا في النظرية اللغوية*، ترجمة عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال، الدار البيضاء، ص 32-35.
- [20] Crystal, D., *English as a Global Language*, Cambridge University Press, 2003